Global Islamic Economics Magazine
مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

GIEM

إعادة بَسْط بعض المُسَلَّمات الاقتصادية

دروس مستفادة من الاقتصادات : الروسية والسعودية والأوكرانية

Volume No. 120, MAY 2022 - SHAWAL, 1443

إعادة بَسط بعض المسلَّمات الاقتصادية

دروس مستفادة من الاقتصادات: الروسية والسعودية والأوكرانية

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

المُسلَّمة أو البديهيَّة مبدأ لا يحتاج برهان ولا دليل يعززه؛ لأنه واضح كالأوليات أو البديهيات العقلية. وقد تكونَ المسلَّمة مقولة؛ كمقولة أهل الشام: (أيلول ذنبه مبلول) كناية عن نزول المطر الذي اعتادوه نهاية كل أيلول (سبتمبر) إيذانًا بقدوم فصل الشتاء، وقد تكون المسلَّمة افتراضًا، كالقول الخطّان المتوازيان لا يلتقيان مهما امتدا، وقد تكون قاعدة راسخة لم يتم نقضها كقانون العرض والطلب.

تشكل تلك المسلّمات أساسًا للنظام المعرفي، لكنها قد لا ترقى لدرجة الحقيقة العلمية، ومثال ذلك؛ فقد أثبت بعض علماء الرياضيات عدم صحة فرضية أن الخطين المتوازيين لا يلتقيان؛ فإن صح إثباتهم، فهذا سيُخرجها عن كونها مسلّمة.

وقياسًا على ما سبق، يبدو أن كثيراً من المسلمات الاقتصادية بات تغييرها ضروريًا، فما قدمته الحضارة الغربية تآكل قسم كبير منه، وقسم آخر يترنح مستعداً للمغادرة !! ومثاله:

– أن المسلّمات المتعلقة بالاقتصاد النقدي بات أغلبها خارج الإطار المقبول بعدما تساقطت أسس مدرسة شيكاغو النقدية، وقد ذكرنا في أكثر من موضع انتهاء نموذج المصارف التقليدية، وكذا الإطار العام للمصارف المركزية، وما يتعلق بنسب التضخم المسلّم بها، بل صارت نسب الفائدة الصفرية والسالبة أمراً مستساغًا بعدما كانت ثابتًا لا يقبل مجرد النقاش، كما صار رفع نسبها مُستهجنًا طبقًا للحالة الاقتصادية العالمية السائدة!.

– أما حال المسلمات المتعلقة بالاقتصاد المالي؛ فليست أحسن حالاً من سابقتها؛ فالضرائب صارت مقيتة عند أغلب مرشحي الرئاسة في مختلف الدول، وصارت المناداة بخفضها؛ بل وإلغائها في بعض الأحيان أمراً مقبولاً، وقد ذكرنا في غير موضع مناداة مفكرين واقتصاديين بضرورة فرض الضرائب على الأغنياء دون غيرهم. كما بدأ الجميع ينظر إلى القروض نظرة شك فتكلفة خدمتها أضحت ثقيلة، ويزداد مقتها بازدياد وتيرة الأزمات بمختلف أنواعها الوبائية والمالية وما ينجم عن الحروب. وصار الجميع ينظر بريب لقروض المؤسسات الدولية؛ كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بوصفهما أداتين للأوربيين وللأمريكيين على الترتيب، وصار الجميع يتجرأ على اتهامهما بالتواطؤ وتنفيذ المآرب الخبيثة لتلك الدول تجاه غيرها.

– لم تنجُ المسلمات الاقتصادية من الصدأ والتآكل، فالعقوبات الاقتصادية صارت متكررة مملة سقيمة، لا تؤتي ثماراً معتبرة؛ بل صار المحاصَر يبتكر وينشئ صناعات تخصه كحال تركيا في صناعة طائراتها بعدما أبعدتها الولايات المتحدة من المشاركة في صناعة آخر ما أنتجته من طائرات حربية. كما صارت التحالفات الاقتصادية متخلخلة سرعان ما تتفكك أمام الأطماع وتعارض المصالح.

سنتناول في مقالنا هذا، مسلّمة طالما ترعرعنا عليها، وحفظناها، وتعلمناها؛ دون نقاش من جامعات وأساتذة تلقوها مسلّمات وعلموها للأجيال دون أن يتوقفوا عند صحتها وكأن دورهم النقل فقط، مع أن الأصل أنهم مراكز بحثية تُنتج المعلومة الصحيحة، وتَرقبها.

المُسلَّمة: الاقتصاد الريعي هو الاقتصاد الذي يعتمد على ما يُستخرج من فلزات الأرض أو من زراعتها، حيث يكتفي بإنتاج السلع والمواد الخام وتصديرها، وهذا مؤداه ضعف هذه الاقتصادات وتبعيتها للدول الصناعية؛ فالأولى متخلفة أو قيد النمو أو ناشئة بأحسن حالاتها، والثانية متقدمة اقتصادياً، لذلك يمكن للاقتصادات المتقدمة خنق الاقتصادات المتخلفة أو الناشئة متى شاءت.

مقارنة سعرية (صحيحة) لطالما روجت لإثبات أفضلية الاقتصاد الصناعي على الاقتصاد الريعي

يحتوي برميل النفط على ١٥٩ ألف مللتر، وزجاجة العطر الفرنسي تحتوي على ١٠٠ مللتر، وبما أن سعر برميل النفط حوالي ٥٠ دولاراً وسعر زجاجة العطر حوالي ١٠٠ دولار؛ إذاً فكل مليلتر من العطر سعره دولار واحد، وعليه فإن سعر برميل العطر سيكون ١٥٩٠٠٠ دولار مقابل ٥٠ دولار لبرميل النفط.

إن استقراء الأحداث الجارية، يُساعد في إثبات عكس هذه المسلّمة من خلال عرض نموذجين ريعيين؛ هما الاقتصاد الروسي، والاقتصاد السعودي. ثم بإلقاء الضوء على اقتصاد يُنتج سلعًا وسيطة، هو الاقتصاد الأوكراني، عندما برزت صناعة أشباه الموصلات كسلع وسيطة غير نهائية.

أولاً – لقد أثبتت الحرب الروسية الأوكرانية اليوم تغيّرًا واضحًا في معايير الضعف والقوة الاقتصادية، فالتمرد الروسي بقطع إمدادات الغاز والنفط عن الأوربيين، وقد لحقه – دون ضجيج – التمرد السعودي الذي يحاول التملص من اتفاقيات (البترو – دولار)؛ أثبت كلاهما أن الاقتصادات الريعية يمكنها لجم الاقتصادات الصناعية وتوقيفها شرط حمايتها بالقوة العسكرية كحالة روسيا، أو بإجادتها اللعبة السياسية في الوقت الصحيح كحالة الاقتصاد السعودي.

كما تنتج روسيا وأوكرانيا ٤٠٪ من قمح العالم، وبسبب الحرب برزت قضية الأمن الغذائي العالمي، وارتفعت أسعار القمح والعلف مما أدى إلى زيادة معدلات التضخم في كثير من دول العالم. وتشترط روسيا للسماح بتصدير القمح الأوكراني؛ رفع العقوبات عنها؛ فهي تسيطر على الموانئ الأوكرانية.

لقد اعتادت دول (الولايات المتحدة الأمريكية والأوربية) التلاعب بآحاد التكتلات الاقتصادية والتغلغل في سياساتها حيثما شاءت، لكن تحالف (أوبك+) خلال الحرب الأوكرانية بقي صامداً وحافظ على سياساته التحالفية، وهذا عزز موقف الاقتصادَين المدروسين؛ وساعد في استقرار الأسعار العالمية لسوق الطاقة، فلا زيادة في الإنتاج خشية أن يتبعها انخفاض في الأسعار، فانخفاض في إيرادات الدول المنتجة؛ ليكون ذلك سيفًا مُسلطًا عليها لترضخ لإرادات الدول الراغبة في التلاعب ببعض الاقتصادات كالاقتصاد الروسي بوصفه من شن الحرب على أوكرانيا، وبوصف مقاطعة منتجاته الأولية عقابًا اقتصاديًا مؤلمًا.

ثانيًا – وفي ظل هذه المعركة المعلنة، هناك معركة خفية تدور رحاها في رحاب الاقتصادَين السعودي والصيني مقابل الاقتصاد الأمريكي، فما يحصل خلال الحرب الأوكرانية، وما سبقه من سجالات سياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية إثر تغير الإدارة الجمهورية إلى ديمقراطية، واستعار معركة كسر الإرادات بين الرئيس بادين والأمير محمد بن سلمان، والتي تخفي تفاصيل كثيرة قَشتها تكتيكات معلنة، وما خفي أشد ضراوة؛ حيث إن إشاحة الاقتصاد السعودي وجهه نحو الشرق يُنبئ بتفكيك اتفاقية (البترو – دولار)، وبدء انتهاء عصر الهيمنة العالمية للاقتصاد الأمريكي الذي محوره عولمة الدولار كنقد عالمي وكعملة احتياط عالمية بلا منازع جوهري حتى الآن.

إن **اعتماد العالم على الدولار الأمريكي وسندات الخزانة الأمريكية**[1] ؛ يمنح أمريكا هيمنة اقتصادية ضخمة لا مثيل لها؛ حيث يتم ما يقرب من ٩٠٪ من المعاملات الدولية بالعملات بالدولار، و ٦٠٪ من احتياطيات النقد الأجنبي محجوزة بالدولار، وحوالي ٤٠٪ من ديون العالم تُصدر بالدولار، على الرغم من أن الولايات المتحدة لا تمثل سوى حوالي ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وقد ولد هذا الوضع الخاص للدولار في سبعينيات القرن الماضي من خلال اتفاقية عسكرية بين أمريكا والسعودية، مما دفع العالم إلى تسعير النفط بالدولار وتخزين ديون الولايات المتحدة.

ومع خروج العالم من جائحة ٢٠٢٠ وأزمة ٢٠٠٨ المالية، تواصل النخب الأمريكية التمتع بالامتياز الباهظ لإصدار السلعة النقدية والأرقام النهائية للطاقة والتمويل.

لذلك إذا نجح الاقتصاد السعودي في زيادة أواصر الارتباط باليوان الصيني بقبوله كعملة تسديد مقابل ٢٥٪ من إنتاجه من النفط؛ فهذا سيُمهد لزيادة دور اليوان كنقد عالمي، وإيذانًا بفك ارتباط الريال السعودي عن الدولار الأمريكي كمرحلة ثانية وقد يتلوها باقي العملات الخليجية الواحدة تلو الأخرى، لتكون الضربة مؤلمة، وبالطبع؛ هذا لا يخفى على السلطات النقدية الأمريكية التي تَرقب الوضع بدقة، لكن الرياح قد تجري بما لا تشتهي السفن، وهذه فرصة استراتيجية يجدر صيدها ما أمكن لأن ما بعدها سيكون غير ما قبلها، فالدول المغامرة كروسيا وتركيا والسعودية وإيران ستعزز حضورها بالمحافل العالمية، وهذا – إن حصل – لن يتكرر إلا بعد قرن أو أكثر، وإن أغلب الاتفاقيات الدولية التي تلت الحربين العالميتين هي في طور التفكك، والحراك الجاري، يُنبئ بحصول مستجدات يُبنى عليها، والصيد لمن سَبق.

ثالثًا – صناعة أشباه الموصلات Semi-Conductors وهي سلع وسيطة؛ تتشكل من مواد قيمة ناقليتها الكهربائية بين المواد الموصلة كالنحاس، والذهب، وبين المواد العازلة كالزجاج. ولصناعة **شبه الموصلات** تطبيقات عديدة في صناعة مختلف الأجهزة الإلكترونية؛ كالدارات المتكاملة، والمعالجات المصغرة Microprocessor والمتحكمات المصغرة Microcontroller وغيرها، وهي على نوعين: شبه موصل سالب، وشبه موصل موجب.

[1] Alex Gladstein, البيتكوين Magazine, 29 April 2021, Link

ولهذه الصناعة[1]، أهمية بالغة للاقتصاد وللأمن الوطني على السواء، لذلك يُنظر إليها كضامن للإمدادات التنافسية، بغية تلبية الطلب العالمي المتزايد خلال العقد القادم. ولن يتحقق ذلك بالاكتفاء الذاتي التكنولوجي لحاجة هذه الصناعة لعمليات البحث والإنتاج وبناء المواهب والمعرفة.

وقد ظهرت أهمية هذه الصناعة إثر الحرب الروسية الأوكرانية؛ حيث دخلت الصناعات الإلكترونية في أزمة إمدادات لوجستية بعدما تبين أن أوكرانيا منتج رئيس لأشباه الموصلات، وحقيقة الأمر أن صناعة الرقائق شكلت مصدر نفوذ في مختلف أقسام سلاسل توريد أشباه الموصلات.

أما ما يزيد أهميتها؛ أن بناء منشأة جديدة لإنتاج أشباه الموصلات يحتاج إلى:

(١) رأسمال مادي يتراوح بين ١٠–٢٠ مليار دولار.

(٢) زمن إنشاء يُقدر ب ٣–٥ سنوات.

(٣) رأسمال بشري تتوافر فيه المواهب والمهارات والأبحاث الجامعية الابتكارية، والعمالة الأجنبية الماهرة الخبيرة.

(٤) موقعًا يتوافر فيه الدعم التنظيمي وبيئة ذات مرافق عالية التقنية، وبنية تحتية كالطاقة والمياه وشبكات النقل.

وبذلك فإن الاقتصادات الريعية المنتجة للمواد الأولية، والاقتصادات المنتجة للسلع الوسيطة، قادرة فعلا على التحكم بالاقتصادات المتقدمة صناعيًا؛ بل والضغط عليها إن توافر لها شروط القوة العسكرية أو السياسية أو كلاهما؛ مما يعني سقوط مسلّمة اقتصادية طالما تغنت بها الدول المتقدمة الصناعية مشيعة الخوف عند غيرها.

حماة (حماها الله) بتاريخ ١٨ شوال ١٤٤٣ هـ الموافق ١٩ أيار / مايو ٢٠٢٢ م

[1] LAURA TYSON & JOHN ZYSMAN, From Sanctions to Semiconductor Resilience and Security, Mar 22, 2022, Link